واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال
مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الإستقلال

المائدة المستديرة:فاعلية القانون التوجيهي رقم:08/04 2008/01/23
للتربية الوطنية المنظمة يوم: 28 سبتمبر 2011

بن علي امحمد
مكي خالدية
أساتذة بكلية الحقوق- بتيارت-

ستحاول هذه المقالة التعرض للوضعية التنظيمية لمرفق التربية والتعليم أثناء الاحتلال الفرنسي الممتد من 1830 إلى غاية 5 جويلية 1962 مع تسجيل إطلالة قصيرة على ما كان عليه هذا المرفق في أواخر العهد التركي بالجزائر، مما يمكننا من تسليط بعضا من الضوء على مرحلة تاريخية حالكة في مسار التعليم العام في الجزائر وعلى حقيقة المكانة التي أعطتها فرنسا لهذا المرفق في الجزائر وما قابلها من جهود مختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في مجال تمكين الجزائريين من حقهم في التربية والتعليم.

ستكون دراسة حقيقة هذه المكانة من خلال التعرض في فقرة أولى لواقع سعي المستعمر الفرنسي لتهديم الشبكة التعليمية و التربوية القائمة – على الرغم من كونها متواضعة - في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم في فقرة ثانية لمدى جدية السلطات الإستعمارية آنذاك في تمديد تطبيق قوانين **جول فيري** المتعلقة بإجبارية، مجانية ولائكية التعليم على المراكز التعليمية المتواجدة بالجزائر و نعرض في فقرة ثالثة أمثلة وإحصاءات توضح إنتهاك السياسة الفرنسية لمبدأ المساواة أمام المرافق العامة من خلال الحد من استفادة الجزائريين من الحق في التربية والتعليم.

الفقرة الأولى: تفكيك المراكز التعليمية القائمة و نشاطات الحركة الوطنية

لا يخفى على أحد الدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في الأمم و تطورها، ولا يقوم هذا الدور بكامل وجوهه إلا بتواجد شبكة تربوية وتعليمية تضم مجموعة منتظمة ومنظمة من

المؤسسات التعليمية التي تعمل على توعية الأفراد بما يحيط بهم من ظروف مختلفة والرفع من مستواهم الثقافي.

وعليه اتجهت الأمم الاستعمارية المتشبعة بفكر إخضاع الشعوب الضعيفة إلى تحطيم الشبكة التعليمية والنسيج الثقافي لهذه الأخيرة حتى تتمكن من التفوق والسيطرة على هذه الشعوب التي لا يتم – في اعتقاد أغلب جنرالات الجيوش الاستعمارية – إخضاعها إلا بالقوة لتميز طبعها[1]بالخديعة والخيانة والنفاق[2]، فهكذا نجد أن المستعمر الفرنسي باشر غداة دخوله الجزائر في العمل على التفكيك المنهجي و المخطط للنظام التربوي المتواجد آنذاك.

ومن العناصر المكونة لهذه الشبكة التعليمية على سبيل المثال المدرسة الكتّانية[3]"التي أنشأها صالح باي بن مصطفى والي قسنطينة التركي في عام 1787، وفي سنة 1850 ضم الاحتلال الفرنسي هذه المدرسة لأملاك الدولة بدعوى أنها من أملاك الباي الخاصة"، وفي سنة 1876 وضعت السلطة الفرنسية نظاما خاصا للمدرسة يتألف من 77 مادة يسهر على تطبيقه القائد العام للجيش لفرنسي، و بتاريخ 15 أفريل 1884 أبطلت السلطة منصب المدير العربي محيلةً مهامه لأستاذ فرنسي لأجل استكمال مخطط إخضاع هذه المدرسة للسيطرة الفرنسية.

ينسجم هذا السلوك الإستعماري مع ما كتبه أوائل العسكريين الفرنسيين العاملين أو الزائرين للجزائر عن التربية والتعليم عند الجزائريين ومايعتقدون أنه الطريقة المثلى في التعامل مع هذا الموضوع بما يحقق الأطماع الإستعمارية، ولم تخرج أراءهم عن ضرورة إعتماد الإجراءات الأتية:

- الإستمرار في إهمال التعليم العربي الإسلامي وعدم رد الأوقاف إليه، رغم تشبث السكان به ومقاطعتهم المدرسة الفرنسية
- إنشاء تعليم مزدوج خاص بالجزائريين تدرس فيه اللغة العربية على أن تكون فيه الفرنسية وعلومها هي السيدة، إبتداء من سنة 1850.

---

[1] أي الأهالي (les indigènes)

[2] Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) édition Casbah, Alger, Algérie, 2005, p103.

3 رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 290.

- ترك التعليم في الزوايا الريفية والمعمرات على ما هو عليه مع مراقبة برنامجه ومعلميه حتى لا تكون الزوايا مراكز لمعاداة الفرنسيين[1].

إنه الوضع الذي إنتقده بعض أهم رجالات فرنسا ولو بنوايا غير بريئة، حينما صرح مثلاً Alexis de Tocqueville بعبارة إننا جئنا لإضاءة الشموع فأطفئنا الموجود منها، وهو يقصد بالشموع هنا المدارس[2]

إلا أنه يجب توضيح أن هذا النظام التعليمي[3]" لم يكن يبلغ درجة متطورة و متقدمة إنما كان بسيطاً ومتعلقاً أساسا بتعليم العلوم الدينية، على عكس ما قاله أحد المؤرخين الفرنسيين في مقال بعنوان الدولة الثقافية و المعنوية للجزائر غداة الاحتلال الفرنسي في سنة 1830، من أن التعليم منتشر بنفس الدرجة الموجود عليها في فرنسا. فلو كان هذا الكلام صحيحا لما تسنى للقوات الفرنسية أن تدخل الجزائر في بضع سنوات وتبقى فيها طيلة 132 سنة، كما أنه لم يكن هناك مرفق للتعليم بأتم معنى الكلمة، إذ أنّ الدولة العثمانية لم تعطي المكانة المرجوة للتعليم بل كان يقوم به المشايخ والأئمة من تلقاء أنفسهم في المساجد والمدارس القرآنية والزوايا بدافع ديني محض وتطبيقاً للنصوص الدينية، فمتابعة دروس التعليم كانت تتم على أيدي المشايخ وليس في مؤسسات تعليمية تتولى مهمة تسيير مرفق التعليم كما كان متواجد آنذاك في فرنسا".

حتى هذه البساطة في الشبكة التعليمية لم تسلم من تهديم و تخريب المستعمر[4]"بقضائه على معظم الأماكن التعليمية المتمثلة في المدارس و الجوامع و الزوايا التي كانت قائمة في البلاد قبل الاحتلال".

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، 1830 – 1954، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 21

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 27

3 عبد القادر فخار، الحق في الالتحاق بالتعليم العالي، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1997.

4 رابح تركي، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 95.

فالبعض منها حول إلى معاهد للثقافة الفرنسية و بعضه سلّم للهيئات التبشيرية التي اتخذتها مراكز لنشاطاتها والبعض الآخر هدم بالدعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية، وهو مايمثل احتلالاً مادياً لكل مقرات التعليم وتخريب معنوي للدور التعليمي الذي كانت تتولاه الزوايا و المدارس الحرة.

وعلى سبيل المثال فإن [1]"مدينة عنابة قبل دخول الاحتلال كانت بها 30 مدرسة و37 مسجداً وجامعاً تعليمياً وزاويتان تعليميتان، لم يبقى منهم بعد الاحتلال سوى 3 مدارس و15 مسجداً" و هو الأمر ذاته لمراكز الثقافة العربية الأخرى في بقية الجهات الجزائرية.

وبالإضافة لعمليات التحطيم وتغيير النشاط والاحتلال المادي لمراكز التعليم، قام الاحتلال الفرنسي في إطار تفكيك المنظومة التعليمية في الجزائر بسرقة كل ما وصلت إليه أيادي الجنود الفرنسيين من مخطوطات ووثائق وكتب مكونة للتراث الثقافي والتعليمي الجزائري، فطيلة عمليات الغزو الفرنسي la conquête française en Algérie التي دامت من 1830 إلى 1900 كان الجيش الفرنسي ومن معه، ينهبون المكتبات الجزائرية ويبعثون بمحتوياتها لذويهم في فرنسا أو يبيعونها لتجار الكتب الأوربيين الذين يأخذونها معهم إلى أوربا، هذا فضلا عن المكتبات والكتب التي أحرقوها أو بعثروها كما فعلوا بمكتبة [2]"الأمير عبد القادر بعد أسره" وبالمكتبة الجامعية التي أنشأت سنة 1879 برصيد أصلي من الكتب قدر بـ40 ألف كتاب ليصل في سنة 1959 إلى حوالي 500 ألف كتاب و1275 عنوان للنشريات والدوريات، فقد تم إحراق ما يقارب 200 ألف كتاب ووثيقة بتاريخ 7 جوان 1962، هذا الرصيد العلمي الذي كان بإمكانه المساهمة في ترقية النشاط التعليمي للجزائر بعد الاستقلال.

كما أن هذه العملية التفكيكية طالت كذلك حركة التعليم الحر، باعتبار أن التعليم كان متكوناً من التعليم العام الفرنسي في برامجه وأهدافه ومنشطيه وحتى المستفيدين منه والتعليم العربي الحر الذي تولته الحركة الوطنية الجزائرية، بعدما تأكد لها رفض السلطات الاستعمارية ترقية وتطوير السياسة التعليمية بما يتماشى وتطلعات الأغلبية الساحقة لسكان الجزائر، حيث وضعت

1 رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 96.

2 المرجع السابق، ص 104.

السلطات الإستعمارية شروطاً قاسية لمنح رخص التعليم للمنظمات الحرة و رجال التعليم العربي، مما أدى إلى غلق عدد كبير من المدارس والنوادي العلمية التي تتكفل بهذا النوع من التعليم، وبالتالي عرقلة نشر التعليم القومي في البلاد على نطاق واسع.[1]

فبينما كان مرفق التعليم في فرنسا [2]"ينظم ويدعم بقانون GUIZOT المؤرخ في 28 جوان 1833 المتضمن تنظيم التعليم الابتدائي وتكريس حريته" وإنشاء نوعين من المدارس الابتدائية هي المدارس العامة المسيرة من قبل البلديات، الولايات أو الدولة والمدارس الخاصة التي تخضع لرقابة الدولة، أين أصبح لزاما على كل بلدية أن تنشأ مدرسة تعليمية ابتدائية، كما يتعرض ذات القانون لمختلف جوانب تنظيم هذه المدارس، وقد تدعمت هذه الوضعية بإحداث منصب مفتش التعليم الابتدائي في كل ولاية ابتداءً من سنة 1835.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فقد صدر بتاريخ 15 مارس 1830 قانون Falloux الذي ينظم هذه المرحلة التعليمية مدخلاً عليها مبدأين مختلفين هما حرية التعليم الثانوي من جهة و إخضاعه في نفس الوقت لتأثيرات الكنيسة الكاثوليكية، حيث أن اعتماد المجلس الوطني الفرنسي لهذا المبدأ جاء رغبة منه في صد تنامي النزعات الثورية التي اشتهرت بها ثورة جوان، غير أنه تجب الإشارة إلى أن مبدأ الخضوع لتأثيرات الكنيسة سيختفي لاحقا بصدور قوانين سيأتي ذكرها.

كان التعليم الجامعي في فرنسا منظماً بموجب قانون 10 ماي 1806 المدعم بمرسوم 17 مارس 1808 الذي يطبع هذه المرحلة التعليمية بمبدأين أساسيين أولهما أن الجامعة الإمبراطورية تمثل تحكم الدولة في التعليم العالي أما ثانيهما فهو إعتماد تنظيم شبه عسكري للجامعة، محكوم بسلم رئاسي قوي ومعقد تتعد فيه الرتب العلمية المطلق عليها أسماء عسكرية مثل ضابط الجامعة وضابط الأكاديمية.

فبينما كانت تجري في الجزائر مباشرة بعد الاحتلال 1830 عملية تفكيك واسعة ومنظمة لكل ما له علاقة بالتعليم بمختلف طرق التدمير والاحتلال المادي للمدارس والزوايا والمراكز

[1] المرجع السابق نفسه

2 André de Laubadère, traité de droit administratif, les grands services publics, LGDA, 1972, p 250.

الثقافية بهدف تكسير درجة وعي الشعب الجزائري وعدم السماح له برفع مستواه الثقافي مما يأكد عدم إقتناع الاستعمار بتطبيق مبادئ مرفق التعليم و لا حتى وجود ضرورة لتنظيمه في الجزائر كما فعل في فرنسا، سجل التاريخ أن ذات الإستعمار قام بعدة محاولات لتنظيم هذا المرفق بما يستوجب ذلك من نصوص تنظيمية و تجهيزات ضرورية.

وقد مس هذا الاهتمام الفرنسي بالتعليم كافة مستوياته، الابتدائي، الثانوي والجامعي، على إعتبار تشبع الثورة الفرنسية [1]"برغبات كبيرة في ميدان التعليم"، حيث كان تطوير وتنظيم التعليم العالي مثلا من أهم انشغالاتها، بينما إنعدمت الرغبات و الانشغالات بمسألة تطوير مرفق التعليم تماما لدى الفرنسيين غداة غزوهم للجزائر.

أمام هذا التقاعس والتجاهل الفرنسي أولت الحركة الوطنية الجزائرية ومنذ بدايات تحركها أهمية بالغة للتعليم على اختلاف مراحله، حيث شكل أحد أهم مطالبها، لذلك سنتعرض بشكل مقتضب لجهود أبرز التشكيلات الوطنية في ترقية التعليم وتقريبه أكثر فأكثر من أبناء الشعب الجزائري وهوما يمثل بحق أولى اللبنات في بناء التعليم الوطني لجزائر مابعد الإستقلال.

1. ففي برنامج نجم شمال إفريقيا – أُولى الحركات الوطنية السياسية – المصادق عليه في 28 ماي 1933 نجد في قسمه الأول النص على "التعليم الإجباري للغة العربية وحق كل الجزائريين في التعليم على جميع المستويات وخلق مدارس عربية جديدة، وأن تنشر كل الأعمال الرسمية بالعربية والفرنسية في نفس الوقت"، مما يعبر عن وعي هذه التشكيلة بالمكانة الحاسمة للتعليم.

2. أما حزب الشعب الجزائري فإنه عمل جاهداً من جهته رغم الظروف السياسية الصعبة آنذاك على المساهمة في نشر التعليم بين إطاراته و أسّس عدداً من المدارس التعليمية والتربوية منها مدارس الرشاد، المرشدة، الصباح بالجزائر العاصمة، مدرسة سطيف، مدرسة مغنية و غيرها من المدارس المتواجدة في المدن الأخرى.

3. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان لها باعتبارها حركة إصلاحية وطنية دور رائد في ميدان نشر التعليم وتعميمه، فبعدما كان محصوراً في مجالات ضيقة ولفائدة عدد قليل من

1 Idem, p 245.

الجزائريين ويدرس بأساليب ومناهج قديمة، جاءت جمعية العلماء لتحدث تغيير كبير من حيث الأساليب وبتوفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة[1]، فيقول الشيخ الإبراهيمي "كذلك سعت الجمعية إلى إصلاح أساليب التعليم فقضت في تعليمها بقسميه المكتبي والمسجدي على تلك الأساليب العتيقة الذي كان يباشر بها التعليم"، و رغم العراقيل التي وضعت في طريق العلماء من طرف الإدارة الاستعمارية كالعودة إلى العمل بقانون 1904 الذي يمنع على أي جزائري أن يفتح أو يدير مدرسة عربية إلا بترخيص من حاكم المقاطعة، وتدخله في البرامج الدراسية باستبعاده للمواد العلمية والتاريخية والأدبية واختصاره على تحفيظ السور القرآنية دون تفسيرها، إلا أن الجمعية واصلت نشاطها حتى أنها قامت في العام الدراسي 1952/1951 بتوجيه[2]"أول بعثة لها للتعليم العالي خارج نطاق المغرب العربي" أي إلى مصر، تضم خمسة وعشرون (25) طالباً وطالبة واحدة توزعوا على مختلف أقسام كليات الآداب، دار العلوم، والكليات الأزهرية وبعض الثانويات في القاهرة، ثم أرسلت بعثة أخرى إلى العراق في العام الموالي بلغ عدد أفرادها أحد عشر (11) طالباً التحقوا كلهم بدار المعلمين العالية التابعة لجامعة بغداد ما عدا واحدا التحق بكلية الحقوق؛ وقد بلغ عدد الطلبة المبعوثين من قبل جمعية العلماء للدراسة في معاهد وجامعات المشرق العربي حتى سنة 1955 مائة وتسعة (109) طالب وطالبة، كما نسجل أن الجمعية وضعت شروطا يجب أن تتوفر في عضو البعثة الدراسية و[3]"دستور أخلاقي يجب على الطالب الالتزام به".

4. مدرسة الشبيبة الإسلامية تأسست عام 1927 بحي الباب الجديد بالعاصمة على يد جماعة من الشباب ثم تحولت إلى حي الثعالبي بعد سنوات،[4]"كان عدد طلبتها يتراوح ما بين 200 و250 طالب، تمنح لهم شهادة التعليم الابتدائي بعد ستة سنوات من الدراسة".

---

[1] على الرغم من حالة الفقر العام الذي كان يعيشه الشعب الجزائري

2 رابح تركي، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 217.

3- المرجع الساق نفسه، ص 218.

4 André de Laubadère, traité de droit administratif, les grands services publics, LGDA, 1972, p251

إذا تبين من هذه الفقرة أن الإدارة الاستعمارية لم تعمل الكثير بل تقاعست كثيرا في ميدان التعليم لفائدة الجزائريين وحصرته في أعداد قليلة ومعروفة كما سبقت الإشارة إليه، مضيفة إلى هذا عملها الدائم على تفكيك كل شبكة تعليمية موازية تساهم في تطوير التعليم ونشره في كامل القطر، كما يتضح كذلك أن الحركة الوطنية الجزائرية لما تأكدّت من نية السلطات الاستعمارية، تحملت مسؤولياتها التاريخية في تسيير وتنظيم وتنشيط التعليم بمختلف مراحله، حتى أنها أخذت على عاتقها إرسال البعثات الطلابية إلى الجامعات العربية وكأنها كانت تسير ضمنياً ورغم العراقيل مرفق التعليم الموجه لفائدة أبناء الشعب الجزائري.

وفي آخر هذه الفقرة كذلك قد تطرح الملاحظة التي مفادها أن السلطة الاستعمارية رغم قيامها بتفكيك المخطط التعليمي في الجزائر إلا أنه كان لها الفضل في إنشاء أول جامعة جزائرية، والحقيقة أن الدافع وراء هذا الإنشاء عسكري محض يساعد فرنسا على تدعيم تواجدها في الجزائر، فلقد تم إنشاء المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة في الجزائر عام 1857 بموجب مرسوم 4 أوت من نفس السنة بهدف تقديم العلاجات الطبية للجرحى العسكريين الفرنسيين، وكانت هذه الأخيرة أي المدرسة التحضيرية وليدة أولى الدروس في الفيزيولوجيا وعلوم التشريح الوصفي التي كان يلقيها ابتداءً من سنة 1833 بمستشفى مدينة الجزائر أطباء عسكريون فرنسيون، ثم توسعت هذه المدرسة بموجب قانون 20 ديسمبر 1879 بإنشاء أربع مدارس كبرى هي الطب والصيدلة، العلوم، الآداب والحقوق و بقيت الوضعية هكذا إلى غاية 1909 سنة صدور قانون 30 ديسمبر من نفس السنة المتضمن إنشاء جامعة لجزائر.

غير أن هذا الجهد لا يخرج عن رغبة فرنسا الإستعمارية إستخدام تعليم الجزائريين لمصلحة المد الإستعماري وتثبيت أرجل المستعمر، وهو ما يمثل حقيقة الفكر الفرنسي حتى وهو ينشأ المدرسة الفرنسية في الجزائر كان يهدف لخلق فئة من المسلمين المثقفين القادرة على جر مجموع الأهالي[1] نحو قبول التواجد الفرنسي بالجزائر.

[1] Djamel Kharchi, colonisation et politique d'assimiliation en Algerie, 1830-1962, édition Casbah,Alger, Algerie, 2004, page 274

الفقرة الثانية: قوانين جول فيري و تطبيقاتها في الجزائر

كما سبقت الإشارة إليه في الفقرة الأولى، فإن السلطات الفرنسية أعطت للتعليم دور بالغ الأهمية ودأبت على تنظيمه، بإصدارها لمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تعمل على تحسين الظروف التعليمية في فرنسا، وعلى هذا الأساس فإن [1]"بدايات الجمهورية الثالثة" في فرنسا تعد مرحلة حاسمة في تاريخ التعليم الفرنسي.

فضمانا لمبدأ حرية التعليم العالي صدر قانون 12 جويلية 1875 الذي أسس للاستقلالية الضرورية لقيمة وفعالية التعليم والبحث العلمي وجنّب الأساتذة خطر الضغط بمختلف صوره وأشكاله، أما ما تعلق بالتعليم الابتدائي فحريته كانت مضمونة مسبقاً، كما عمل المشرع الفرنسي على إلغاء مواد قانون Falloux المتضمنة خضوع التعليم الثانوي لسلطة الكنيسة، فأصبح مبدأ حرية التعليم سائد في كل المراحل التعليمية.

لقد جاء قانون فيري بمثابة الحجر الزاوية في البناء التعليمي الفرنسي منذ بداية الجمهورية الثالثة كما سبقت الإشارة إليه، حيث أدخل قانون 16 جوان 1881 مبدأ مجانية التعليم وقانون 28 مارس 1882 إجبارية التعليم ولائكيته إضافة إلى قانون 30 أكتوبر 1896 المتضمن تنسيق التعليم، فأصبح التعليم في فرنسا قائما على المبادئ الثلاث المشهورة والمعروفة حتى الآن وهي إجبارية، مجانية وحياد التعليم؛ غير أن هذه المبادئ التنظيمية و القانونية سادتها تغييرات وتحفظات عديدة وجوهرية أثناء تطبيقها في الجزائر مما أذهب فعاليتها.

كانت الإدارة الاستعمارية بإصدارها لهذه القوانين ترغب بتطبيقها على التعليم في فرنسا على الفرنسيين، كما أنها [2]"لم تكن ببنائها لمجموعة من المدارس وتعليم عدد قليل من الجزائريين ترغب في التأسيس لمرفق التعليم وترقيته في الجزائر و إنما كانت تخدم أهدافها، هنا كان التنازل عن مبدأ حياد التعليم وإقصائه من الجزائر و هو ما عبر عنه مسؤول التعليم في الجزائر منذ سنة 1908 السيد برنار إذ قال "ليس من الكرم و الجود في شيء أن ترغب الجامعة في نشر العلم بين

1- علي حشلاف، رسالة ماجستير حول المواقف السياسية لج ع م ج من خلال صحفها، مقدمة لكلية الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1996، ص 80.

2- المرجع السابق نفسه.

القبائل بل دعونا نقولها كلمة صريحة، إن ذلك في صالح فرنسا وحدها و هو ما نضعه نصب أعيننا" ثم يستطرد قائلا "إنه لمن الأهمية بمكان أن نبث في أذهان الأهالي فكرة نقية عن وطننا بتلقين تلاميذنا دروسا عن عظمة فرنسا وجيشها وثرواتها بما يتناسب وأعمارهم ويتفق مع درجة ثقافتهم" إلى أن يصل إلى الجملة التالية" سنخلق من رعايانا عضواً مفيداً جداً و مساعداً مخلصاً لفرنسا".

إن هذا التصريح من ممثل الإدارة القائمة على التعليم يمثل انتهاكا صارخا لمبدأ حياد التعليم الذي كان يطبق في نفس الفترة في فرنسا تطبيقا علميا وحقيقا.

فجامعة الجزائر[1]" مثلا التي أنشأت مثلما تم ذكره في أوائل القرن العشرين كانت فرنسية لا تختلف عن أية جامعة أخرى في فرنسا، وكانت الدراسات العربية فيها مقتصرة على الاستشراق وتعليم ما يهم المستعمرين من تاريخ الجزائر، لذلك لم تنشأ فيها أقسام لدراسة التاريخ الإسلامي أو الأدب العربي و اللغة العربية".

إن الانتهاك والتطبيق المنحرف لمبدأ التعليم المعلن في قوانين جول فيري ظهر جليا في أهداف سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر المعتمدة كما قال الدكتور رابح تركي في الفرنسية كهدف ووسيلة، أي فرنسة كل مراحل وبرامج ووسائل التعليم في الجزائر والإدماج كهدف مباشر للتعليم يمكن بواسطته إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام.

أما ما تعلق بإقصاء المبدأ الثاني المعلن عنه في قوانين جول فيري و هو مبدأ لائكية التعليم، فالسياسة التعليمية الفرنسية المعتمدة في الجزائر أعلن عن خلفياتها أحد المبشرين بقوله [2]"ليس الهدف من فتح المدارس الفرنسية في شمال إفريقيا أن نكون عقولا مثل عقول فولتار أو منتيسكيو أو جون جاك روسو، إن الهدف ببساطة هو أن نبدل لغة بلغة و دين بدين وعادات بعادات"، كما صرح الكاردينال لافيجري عن أهداف مدرسته التبشيرية بقوله علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهداً لدولة مسيحية مستقلة، تضاء أرجاءها بنور مدينة رحبها الإنجيل، تلك

1- المرجع السابق نفسه، ص 80.

2- نفسه

هي رسالتها الإلهية..." و من الطبيعي أن يجعل المعمرون هذه الأقوال و التصريحات البعيدة كل البعد عن مبدأ لائكية التعليم شعارا يصبغون به كل المؤسسات التعليمية التي أنشؤوها.

بلغ عدد هذا النوع من المدارس 21 مدرسة تبشيرية يقوم عليها الآباء البيض ويدرس فيها حوالي 1039 تلميذ، فإذا كانت النصوص التنظيمية في فرنسا قد حصرت وبشدة المدارس التي تخضع للتعليم الكنائسي في مقاطعتي [1]"الألزاس و اللوران، أين أسحدث استثناء على مبدأ لائكية التعليم وأطلق على هذا الشكل التعليمي اسم التنظيم الخاص للتعليم العام"، إن حصر هذا النوع من المدارس في مقاطعتين فرنسيتين قابله فتح المجال ومحاولة تعميمها في الجزائر، بل إن الكثير من المدارس الحكومية كانت تحتوي على رموز دينية مسيحية وتصريحات للمدرسين الفرنسيين تعبر عن انحيازهم العقائدي، مما يستنتج منه الإقصاء الفعلي لمبدأ لائكية التعليم.

إذا كان ازدياد عدد الأطفال الفرنسيين المقبلين على الدراسة في فرنسا هي النتيجة المباشرة لصدور قانون 28 مارس 1882 القاضي بإجبارية التعليم الابتدائي، فإن كل الإحصائيات المتعلقة بأعداد الأطفال الجزائريين المتمدرسين تدل على بساطة الإقبال بسبب تجاهل السلطات الاستعمارية لمبدأ إجبارية التعليم الابتدائي لما يتعلق الأمر بأبناء (الأهالي) الجزائريين، و هو ما تأكده هذه الإحصائيات:

عدد الأطفال الجزائريين المتمدرسين بلغ 41240 تلميذ في سنة 1920 من إجمالي السكان الجزائريين البالغ عددهم 06 ملايين نسمة، بينما بلغ في نفس السنة عدد التلاميذ الأوربيين 64168 من عدد إجمالي للسكان ذوو أصل أوربي قدر بحوالي 600000 نسمة.

وتطبيقاً لما قاله السيد تيرمان الحاكم الفرنسي العام للجزائر قي عام 1886 من أن الذين تعلمهم فرنسا التعليم الراقي هم الذين يبدون لها الكثير من العداوة، كان من المنطقي أن لا يجبر أبناء الجزائريين على التعليم، فحتى[2]"سنة 1957 كان 1/8 الأطفال الجزائريين الذين هم في سن التمدرس من بإمكانهم الالتحاق فعلاً بالمدارس الابتدائية، ومن هؤلاء يتمكن 10% فقط من مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية و أقل بكثير من هذه النسبة في المرحلة الجامعية"؛

1 - André De Laubadère, traité de droit administratif, les grands services publics, LGDA, 1972, p266

2- المرجع السابق نفسه

أما إذا تعرضنا للإعتمادات المالية المخصصة للتعليم من قبل السلطات الاستعمارية، فإننا نستنتج بسهولة من انخفاض ميزانية التعليم المخصصة للجزائريين، أن القائمين على التعليم آنذاك لم يكونوا في إنتظار توافد أعداد كبيرة من الأطفال الجزائريين على المدارس وهي نتيجة منطقية لعدم إجبارية التعليم.

يوضح الجدول التالي الفرق بين ميزانية تعليم الأوربيين وميزانية تعليم الجزائريين (بالفرنك الفرنسي)؛

السنة	ميزانية الأوربيين	ميزانية الجزائريين
1920	32979000 ف ف	6991000 ف ف
1924	47801000 ف ف	11994000 ف ف
1928	84344000 ف ف	21003000 ف ف
1938	168453473 ف ف	40088497 ف ف
1947	1000000000 ف ف	80000000 ف ف

إذا كان تسهيل شروط الالتحاق بالتعليم مثل مجانيته المنصوص عليها بموجب القانون المؤرخ في 16 جوان 1881 يزيد من انتشار التعليم وازدهاره بفرنسا، فإن السلطة الاستعمارية في الجزائر كانت في نفس الوقت تأخذ إتجاهاً معاكساً لما كان يجري في فرنسا أو لما كان يستفيد منه الأوربيين المتواجدين بالجزائر، فقد كانت تُفرض على الجزائريين مصاريف باهظة تفوق إمكانياتهم المحدودة، فتلك[1]"المطلوبة ممن ينجح في الدخول إلى الثانوية عالية، حيث تتراوح ما بين 40 و50 ألف فرنك فرنسي قديم"، بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة مثل الملابس والكتب والأدوات المدرسية، في حين كان التلاميذ والطلبة الأوربيين يستفيدون من المنح الدراسية بشكل واسع، بينما استفادة الجزائريين لم تكن إلا بعد تجاوز الطالب لشروط قاسية و معجزة في معظم الحالات.

1- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 148.

وبعدما اتضحت لنا المعالم الأساسية التي كانت السلطات الإستعمارية الفرنسية تُسير بها مرفق التربية والتعليم في الجزائر وكيفيات تعاملها مع الجزائريين المترشحين للإستفادة من خدمات هذا المرفق، أمكن حصر جملة من النتائج المترتبة عن هذه السياسة التعليمية العرجاء، منها:

- النقص الكبير في أعداد المتعلمين في المجتمع الجزائري وبلوغ الأمية لنسب مذهلة، إذ وصلت إلى حد 94% عند الذكور و95% عند الإناث.
- النقص الفادح والخطير في عدد الإطارات الذين استقبلت بهم الجزائر السنوات الأولى للاستقلال.
- تعرض مرفق التربية والتعليم لتدهور كبير في الجزائر نتيجة تخلي السلطة الفرنسية عن أهم وأبرز مبادئه في تعاملها مع الجزائريين؛ هذه المبادئ التي جاء بها جول فيري والتي استحدثت خصيصا لضمان ازدهار التعليم ورفع المستوى الثقافي للأشخاص.

الفقرة الثالثة: إخلال المستعمر الفرنسي بمبدأ المساواة في الاستفادة من الخدمات التعليمية

بموجب مرسوم 1883/02/13 نظمت السلطات الإستعمارية الفرنسية التعليم في الجزائر بشكل يجعله فرنسيا في مجمل جوانبه ولفائدة الفرنسيين بشكل أساسي، ففي التعليم الابتدائي أنشأ هذا المرسوم قسمين من المدارس الحكومية، المدارس التي تتوفر على كافة المقاييس البيداغوجية، التنظيمية والمادية الخاصة بأبناء الأوربيين المعمرين والمدارس الثانية الخاصة بأبناء الجزائريين، إلا أن هذا التقسيم لم يرافقه تقسيم في اللغة المدرس بها، فالفرنسية كانت لغة التدريس الوحيدة المدرستين، بالرغم من أن المرسوم المذكور نص على أن تعلم اللغة العربية يصاحب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية الخاصة بالجزائريين.

هذا الإخلال الأول أرجعه الفرنسيون القائمون على شؤون التربية والتعليم في الأراضي الجزائرية لنقص عدد المعلمين باللغة العربية، و هي في حقيقة الأمر حجة مردودة على أصحابها إذ أن القليل من الجهد والبحث عن المدرسين بالعربية كان يسمح لفرنسا الإستعمارية بإيجادهم

سواء من بين أفراد الشعب الجزائري أو حتى تكوين البعض منهم لشغل هذه المناصب، أو كحل استعجالي كان يمكن اللجوء إلى (الدول) العربية[1]، من أجل استقدام عدد من المدرسين العرب في انتظار استكمال تكوين المدرسين الجزائريين، واستمر هذا الفصل في التعليم بين الأوربيين والجزائريين من عام 1883 إلى غاية سنة 1947 تاريخ صدور قانون 1947/09/20 الذي قرر تطبيق مبدأ الإدماج الكامل على الجزائريين و بالتالي إلغاء مبدأ إزدواجية التعليم الابتدائ.

إضافة إلى هذا التقسيم الذي دام 64 سنة ولم يخدم إطلاقاً فكرة المساواة أمام مرفق التربية والتعليم، فإن الإحصاءات تشير إلى أنه في عام 1944 [2]"كان التعليم الخاص بأبناء المستوطنين الأوربيين في المدارس الإبتدائية يضم 160 ألف طفل يزاولون تعليمهم في 1400 مدرسة تحتوي على 4200 فصل، وبالمقابل كان التعليم الخاص بأبناء الجزائريين يضم 92 ألف طفل يزاولون دراستهم في 699 مدرسة فقط تحتوي على 1908 فصل أي بنسبة 90% للأوربيين و 8% فقط للجزائريين.

إن الإخلال بمبدأ المساواة أمام التعليم يصبح فاضحاً إذا ما ربطنا الأرقام بعدد المعمرين الأوربيين البالغ في سنة 1944، 800 ألف نسمة مقابل 8 ملايين جزائري، حيث تصبح نسبة أبناء المعمرين المستفيدين من التعليم الإبتدائي هي 20% مقابل نسبة 0.01 % من أبناء الجزائريين، وفي التعلم الثانوي وللمقارنة ذاتها وللفترة الممتدة من 1920 إلى 1938 فإننا نتحصل على إحصائيات أخرى فاضحة لسياسة فرنسا التعليمية:

[1] حتى وإن كانت هي الأخرى في أغلبها خاضعة إما للإستعمار أو الإنتداب الفرنسي أوالبريطاني

2- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق نفسه، ص 148.

جدول مقارنة بإعداد المستفيدين من التعليم الثانوي

السنة	1920	1924	1928	1934	1938
الطبة الجزائريين	445	595	690	863	991
الطلبة الفرنسيين	6110	6674	6420	10849	13 229

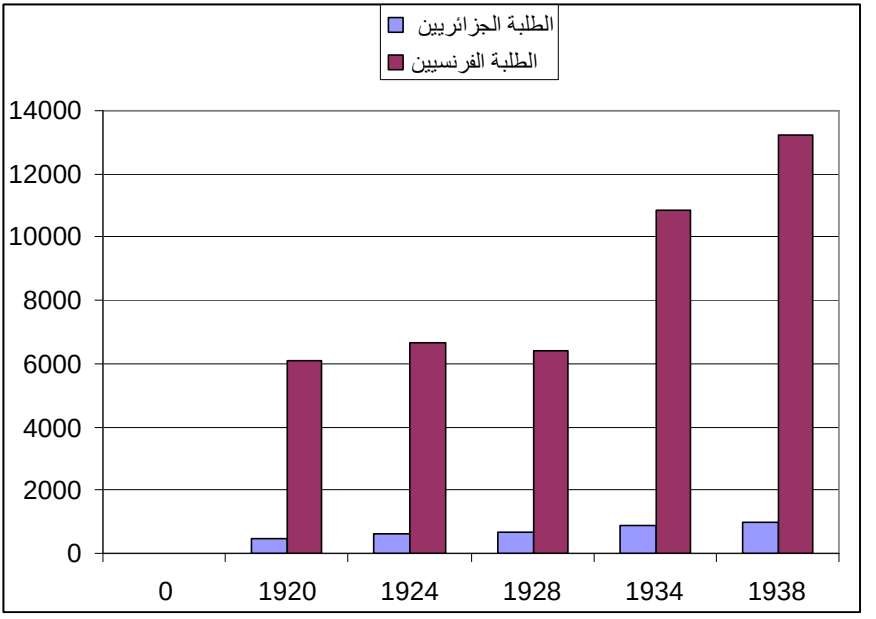

وعليه فإن عدد التلاميذ الفرنسيين في الثانويات زاد من سنة 1920 إلى 1938 بـ 7119 تلميذ مقابل 546 للجزائريين مما يجعلنا نقف على حقيقة مذهلة، هي أن زيادة الفرنسيين أبناء المعمرين فاقت زيادة الجزائريين خلال هذه الفترة بـ 13 مرة.

أما عن التعليم الجامعي فإن المقارنة أخطر و الإخلال بالمساواة أفضح:

جدول مقارنة بأعداد المستفيدين من التعليم العالي

السنة	1920	1925	1930	1934	1938
الطلبة الجزائريين	47	66	93	103	94
الطلبة الفرنسيين	1282	1486	1907	2564	2138

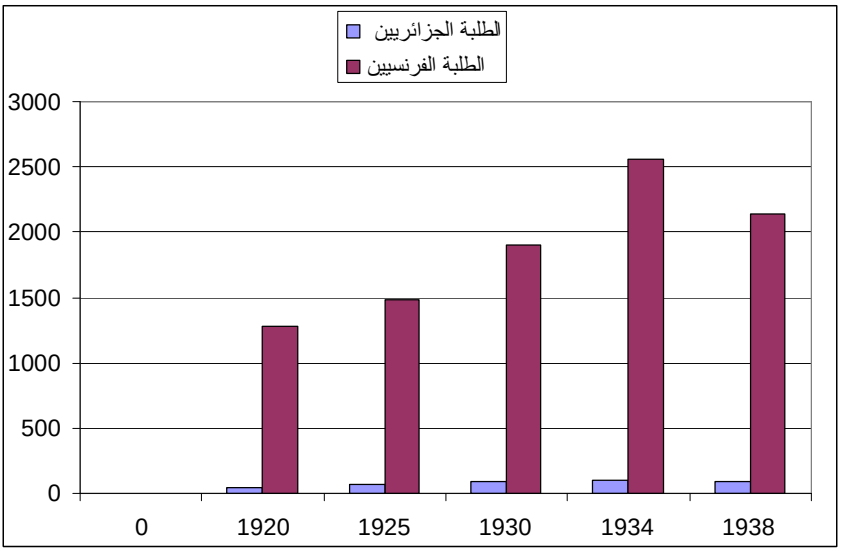

نلاحظ للوهلة الأولى أنه كلما كانت الكلية تدرس فيها مواد علمية وتقنية مثل كلية العلوم و كلية الصيدلة و الطب فإن عدد الطلبة الجزائريين ضئيل جدا مقارنة مع عدد الطلبة الأوربيين من جهة، و مقارنة أيضاً مع عدد الطلبة الجزائريين في المعاهد الأخرى، فمثلا عدد الطلبة الجزائريين في كلية العلوم هو 62 طالب من أصل 1435 أي بنسبة 4% من مجموع الطلبة، أما في كلية الصيدلة فإن عددهم 34 من مجموع 427 طالب.

إن الهدف من تواجد هذا الفارق هو عدم تمكين الجزائريين من اكتساب المهارات والمعارف العلمية و التكنولوجية التي تسمح لهم بتنمية رصيدهم الثقافي و العلمي، ومنه عدم القدرة على الاستغناء عن التواجد الفرنسي في الجزائر هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن هذا الأمر يؤكد سقوط مبدأ المساواة أمام تلقي المعارف و العلوم و إصابة مرفق التربية والتعليم خلال الفترة الإستعمارية باختلالات كبيرة أثناء تقديمه لخدماته، بالإضافة إلى إزدواجية بينته الهيكلية.

إن هذه النسبة تمثل طالبا جامعيا أوربيا لكل 227 من المستوطنين بينما لا تمثل إلا طالبا واحدا جزائريا لكل 15342 من السكان الجزائريين، وعليه فإن الطلبة الجزائريين في التعليم العالي يكونون 9% تقريبا من الطلبة الأوربيين، [1]"فلو كانت النسبة المئوية متكافئة بين الجزائريين لكان عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر قد وصل إلى 37000 طالب تقريبا".

ويعني هذا أن السلطة الاستعمارية كانت تعتبر التربية والتعليم مرفقاً يستفيد منه كل من كان فرنسيا أو أبدى ولائه لها، هذا كقاعدة عامة، مع إمكانية وجود استثناءات قليلة ومحصورة جدا، أي أن حق الأفراد في التربية والتعليم بكل مزاياه وإيجابياته التي تأثر مباشرة على حياة الفرد كان مقتصراً بشكل أساسي على المعمرين الأوربيين دون الجزائريين.

إن هذا الإخلال بالاستفادة من الحق في التربية والتعليم عام، فهو موجودة في التعليم الابتدائي مثلما سبقت الإشارة إليه، وواضح أيضا بشكل جلي في التعليم الثانوي والجامعي، لذلك كان هذا الإخلال المعبر الحقيقي عن سياسة الحد والتقليص من تعلم الجزائريين، تطبيقاً لأراء أغلب القائمين بأمور الحكم والسياسة في فرنسا الإستعمارية مثل السيد Louis Tirman الحاكم الفرنسي العام للجزائر[2] في عام 1886 الذي صرح بأنه [3]"لا يزال يتضح لنا (أي الفرنسيين) من التجربة أن الذين نعلمهم (أي الجزائريين) التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة".

1- كوليت وفرانسيس جانسون، الجزائر الثائرة، ترجمة علوي الشريف و آخرين، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 1957، ص 128.

[2] الحاكم العام للجزائر من نوفمبر 1881 إلى أفريل 1891

3 - Revue confulient, enseignement des musulmans en Algérie, n° 32/33, Paris, 1963, p 609.

وأمام هذا الإخلال الثابت تاريخياً بأحد أكبر مبادئ المرافق العامة بصفة عامة ومرفق التربية والتعليم بصفة خاصة ألا وهو مبدأ المساواة في الاستفادة، أحدثت الحركة الوطنية ضغطاً شعبياً مطالباً بفتح أبواب هذا المرفق الحساس على اختلاف مراحله التعليمية في وجه أبناء الشعب الجزائري، مما دفع السلطة الاستعمارية إلى إستحداث في سنة 1944"[1] لجنة عليا تهدف إلى إدخال بعضاً من التدابير الإصلاحية على هذا المرفق ومراجعة السياسة التعليمية الموجهة للجزائريين"، فوقفت اللجنة على الاختلالات الهائلة بين أعداد الطلبة الأوربيين والجزائريين المستفيدين من خدمات مرفق التربية والتعليم بمختلف مراحله، الابتدائي، الثانوي والعالي، فكان أن اقترحت اللجنة في تقريرها النهائي مشروع يهدف لنشر أكثر للتعليم بين الجزائريين، مما يشكل بحد ذاته اعتراف ضمني من اللجنة بأن المفهوم المرفقي للتعليم لم يتم تطبيقه في الجزائر، كان من المفروض أن يتطلب تنفيذه عقدين من الزمن، ويقضي في تفاصيله بإنشاء 20 ألف فصل أو قسم جديد يستفيد منها في نهاية سنة 1965 مليون تلميذ جزائري، على أن يضم القسم الواحد 50 تلميذاً.

إلا أن هذا المشروع أعابته جملة من العيوب أولها أنه لم يعالج صلب الموضوع المتمثل في إنتهاك مبدأ المساواة في الاستفادة من الخدمات التعليمية، حيث أنه لم يقترح مثلاً نصوص قانونية وتنظيمية تقضي بإلغاء النظرة الإزدواجية في تعامل القائمين على التربية والتعلم مع المترشحين للاستفادة من خدماته سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين.

ثم أن هذا المشروع لم يكن موضوعيا كونه "[2]لم يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في عدد السكان سنويا التي تبلغ 200 ألف نسمة"، بذلك تكون هذه الزيادة خلال مدة المشروع حوالي 04 ملايين نسمة، فيصبح عدد المحرومين المحتملين من التعليم في عام 1965 مليوني طفل، إضافة إلى أنه لم يقترن بتدابير فعالة مثل تكوين المعلمين المطلوبين للفصول الجديدة، دون أن

1- منشورات أكاديمية الجزائر، رقم 01 سنة 1951.

2- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 156.

ننسى مجموعة العقبات والعراقيل العلمية والإدارية مثل إنجاز المباني في أوقاتها، بسبب نقص الإعتمادات المالية والمعارضة الكلية للمستوطنين.

غير أن الدافع الحقيقي لهذا المشروع هو مطالب أبناء الجزائر الذين قدموا تضحيات كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية، بتطبيق مبادئ المساواة والحرية في كافة النواحي ومنها الناحية التعليمية، فكان هذا المشروع بمثابة وسيلة امتصاص هذا الضغط من جهة، وإعلان بقاء سياسة فرنسا التعليمية بصيغتها الجديدة إلى غاية سنة 1965 على الأقل.

الفقرة الرابعة :التعليم الموروث غداة الاستقلال

هذه نظرة موجزة عن تطور المنظومة التربوية منذ 1962 حيث ورثت الجزائر المستقلة في سبتمبرمن عام 1962 نظاما تعليميا مهيكلا حسب الأهداف

والغايات التي رسمها النظام الاستعماري الفرنسي وكانت هذه الأهداف تتمثل في:

. محو الشخصية الوطنية ومقوماتها (الوطن , اللغة , الإسلام(

. طمس معالم تاريخ الشعب الجزائري والقضاء على مكاسب حضارته

. تحقيق سياسة الفرنسة و الإدماج

. تدعيم كيانه في الجزائر

فكانت الظروف المادية والبشرية صعبة للغاية في مطلع أول عام دراسي 1962م/1963 للمدرسة الجزائرية الفتية ويمكن حصر هذه العقبات فيما يلي :

1) . أعداد التلاميذ : تضاعف عدد التلاميذ المسجلين في أول عام دراسي في عهد الاستقلال وقفز من 353853تلميذا خلال الموسم المنصرم 1962/61 إلى 777636 مسجلا خلال الموسم 1963/62 إذ يمثل هذا التزايد نسبة تفوق 100" فكانت حاجيات هذا العدد الهائل تفوق ما يمكن للدولة الفتية أن توفره

2) **. هيئة التدريس :** فقد غادر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين الفرنسيين و لم يبق من سلك التعليم إلا المعلمون الجزائريون وعددهم 2600 ونحو 100 معلم من أصل فرنسي بينما يحتاج هذا الدخول الاستثنائي حسب التقديرات الرسمية نحو 20000 معلما فلجأت الحكومة الجزائرية إلى حلول استثنائية أمام هذا الوضع فعمدت على :

. التوظيف المباشر للذين تتوفر لديهم مستوى مقبول من التعليم باللغة العربية والفرنسية
. التعاون الثقافي مع فرنسا وتم الحصول على 7700 معلما فرنسيا
وتم تغطية الباقي من البلدان العربية من 2000 إلى 2500 معلما
. تخفيض الساعات المقررة
. تناوب المعلم الواحد على عدة أفواج

3) **. هياكل الاستقبال** : نظرا لقلة الإمكانيات تم استعمال الثكنات العسكرية والمحتشدات والسكنات ...والمساجد

4) **. البرامج والتوقيت** : حيث سار الموسم الدراسي الأول بصعوبة كبرى

الفقرة الخامسة : إصلاح التعليم 19761962

كان من الضروري تغيير المنظومة التربوية وتعويضها بمنظومة تربوية جديدة تعكس خصوصيات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية وتمت بناءا على ثلاث اختيارات كبرى:

-اختيار وطني يتمثل في مبدأ الجزأرة و التعريب
-اختيار ثوري يتمثل في ديمقراطية التعليم
-اختيار علمي يتمثل في الاتجاه العلمي و التكنولوجي

1. **مبدأ الجزأرة :** و قد شملت هذه الجزأرة :

-محتويات برامج التعليم والوسائل التربوية
-موظفي التعليم و التأطير
-التشريع المدرسي

2. **مبدأ التعريب :** وقطعت فيها أشواطا كبيرة حيث تم

-تعريب المرحلة الابتدائية كل المواد تدرس باللغة العربة
-فتح أفواج معربة في المرحلتين المتوسطة والثانوية
-تعريب الشعب الادبية

3. **مبدأ ديمقراطية التعليم :** وهو تعميم التعليم و جعله في متناول جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية

4 مبدأ الاتجاه العلمي : و الغرض منه المساهمة في التقدم العلمي و اكتساب التكنولوجيا

الخاتمة

لم يكن الإستعمار الفرنسي بريئاً في قراراته وسلوكاته ونواياه في مواجهة الجزائرين والجزائر منذ بداية إحتلاله لها سنة 1830 و إلى غاية خروجه منها سنة 1962، ولم تكن سياسته التعليمية والتربوية في الجزائر لتشكل الإستثناء عن هذه القاعدة، وهو ما أوضحته هذه المقالة سواء فيما تعلق بقيام السلطات الإستعمارية الفرنسية بتهديم الشبكة التعليمية و التربوية القائمة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، أو لعدم جدية هذه السلطات في تمديد تطبيق قوانين جول فيري الشهيرة على المراكز الجزائرية للتربية والتعليم، ولم تكن الإحصاءات المقدمة إلا لتوضيح فعلية إنتهاك السياسة الفرنسية الإستعمارية لمبدأ مساواة الأفراد أمام الحق في التربية والتعليم.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
2. عبد القادر فخار، الحق في الالتحاق بالتعليم العالي، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1997.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، 1830 – 1954، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998
4. علي حشلاف، رسالة ماجستير حول المواقف السياسية لج ع م ج من خلال صحفها، مقدمة لكلية الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1996.
5. كوليت وفرانسيس جانسون، الجزائر الثائرة، ترجمة علوي الشريف و آخرين، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 1957.
6. منشورات أكاديمية الجزائر، رقم 01 سنة1951.
7. عدد من النصوص القانونية والتنظيمية الفرنسية

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) édition Casbah, Alger, Algérie, 2005.
2. André de Laubadère, traité de droit administratif, les grands services publics, LGDA, 1972.
3. Revue confulient, enseignement des musulmans en Algérie, n° 32/33, Paris, 1963.
4. Djamel Kharchi, colonisation et politique d'assimilation en Algérie, 1830-1962, édition Casbah, Alger, Algérie, 2004

Résumé

Le présent article, intitulé « la réalité du droit à l'éducation et à l'enseignement en Algérie durant la colonisation Française » tente, en s'appuyant sur des décisions, déclarations, statistiques et autres, datant de la période coloniale, d'analyser la politique coloniale française en matière d'éducation et d'enseignement, notamment envers la population algérienne.
Trois idées apparaissent comme axiales dans cette politique coloniale française, la destruction matérielle et morale de la quasi-totalité du réseau d'enseignement d'avant 1830, la mauvaise foi de l'occupant français en matière d'application de la loi de 1881 et 1882 instituant la gratuité, la laïcité et de l'obligation de l'enseignement primaire (lois Jules Ferry) et enfin la violation du principe l'égalité des usagées devant les services publics, notamment entre les musulmans (algériens d'origine) et les français.